مؤقت



# مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

## الجلسة ٣٦٢٤

الاثنين، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الساعة ١٧/٤٠
نيويورك

---

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السير جون وستون | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد شكوركو |
| | ألمانيا | السيد رودولف |
| | إندونيسيا | السيد ويبيسونو |
| | ايطاليا | السيد كساردي |
| | بوتسوانا | السيد ليغويلا |
| | بولندا | السيد فلوسوفتش |
| | جمهورية كوريا | السيد بارك |
| | شيلي | السيد سيارلي |
| | الصين | السيد تشن هواصن |
| | غينيا - بيساو | السيد لوبيز دا روزا |
| | فرنسا | السيد لادسو |
| | مصر | السيد العربي |
| | هندوراس | السيد مارتينيز بلانكو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة ألبرايت |

## جدول الأعمال

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/47 و Add.1)

---

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٠

**إقرار جدول الأعمال**

**أقر جدول الأعمال.**

**الحالة في ليبريا**

**التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا (S/1996/47 و Add.1)**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة ٣٦٢١، أرحب بالعضو الموقر في الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية. وأطلب من رئيس المراسم اصطحاب فخامته إلى مقعده.

اصطحب السيد الحاج ج. ف. كروما، عضو الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية إلى المقعد المخصص له على طاولة مجلس الأمن.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بدأ مجلس الأمن نظره في هذا البند في الجلسة ٣٦٢١ يوم ٢٥ كانو الثاني/يناير ١٩٩٦. وسيستأنف المجلس الآن نظره في البند.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، الوثيقتان S/1996/47 و Add.1.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1996/57 التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول هو عضو الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، سعادة الحاج ج. ف. كروماه، وأعطيه الكلمة.

**السيد كروماه** (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحمل الى أعضاء مجلس الأمن التحيات الأخوية من حكومة وشعب بلدي. ونحن ممتنون للدعم الذي ما زالت الأمم المتحدة تبديه للحل السلمي للصراع في ليبريا. فالواقع أن الأمم المتحدة ظلت طوال نصف قرن من الزمان تمثل الأمل للأسرة الانسانية العالمية، وتكافح في معظم الحالات في سبيل الدفاع عن المحرومين والنهوض بالرسالة الأصيلة للإنسانية.

ونحن في ليبريا شاكرون حقا لله تعالى على محافظته على أمتنا وسيادتنا خلال السنوات الست الماضية التي شهد معظمها حربا مدمرة ومأساوية كانت بكل وضوح وليدة مصالح داخلية وخارجية. والآن، وأكثر من أي وقت مضى في هذه الملحمة المستمرة من المحن التي يشهدها شعبنا يوجد أمل في التوصل الى سلام دائم. وليس هناك من خيار أمام شعب وقادة ليبريا سوى الاستجابة لنداء الواقعية: عش في سلام أو لا تعش.

وبناء على ذلك فإن اتفاقات السلام المختلفة التي تفاوضت عليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشهدت عليها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية توجت بحكومة موحدة في مونروفيا يشارك فيها جميع أطراف الصراع. والحكومة الليبرية التي تترأسها رئاسة جماعية مؤلفة من ستة أعضاء تسمى مجلس الدولة أحيت الأمل في عودة الأحوال الطبيعية بالكامل في ليبريا. ومبدأ المصير المشترك أصبح اليوم يعمل بشكل فعال لصالح قضية السلام الى حد أنني وزملائي في مجلس الدولة نعتبر أن عملية السلام أصبحت الآن عملية لا رجعة فيها بغض النظر عما يحدث، وبغض النظر عما يسمع المرء أو يرى.

وهدفنا ليس اقناع أية أمة قوية أو المجتمع الدولي بأننا نحرز تقدما. إن هدفنا واقعي في أننا نحن الليبريين كنا الضحايا المباشرين والفوريين للصراع، وأننا أيضا خط المواجهة والمستفيدون المباشرون من أي سلام وديمقراطية يؤدي إليهما هذا التقدم. وهذا هو أساس النوايا الحسنة والاخلاص

والالتزام، التي يجب بالضرورة أن يبديها الجانب الليبري في الصراع.

وأشير هنا الى الجانب الليبري لأن هناك جانبا غير ليبري للمشكلة ولحلها. فمن المعروف للجميع أن ليبريا لا يمكنها تنتج الأسلحة والذخائر، ومع ذلك كانت هذه الأسلحة والذخائر موجودة بكميات وفيرة ونوعيات متطورة بما يكفي لإحداث الكارثة التي نشهدها حاليا. وكانت هناك أيضا جزاءات من كل نوع فرضت على ليبريا، ومع ذلك كان كل شيء محظور يجد طريقه الى البلد. وحتى التخطيط والأنشطة التي سبقت الحرب مباشرة لم تكن من المعلومات والمعارف المقصورة على الليبريين. ففي ذروة الحرب كانت هناك أيد خفية تعبث تحت الحطام وفوقه. ومع ذلك، كان من المريح القول بأن الصراع الليبري مسألة داخلية لا بد من أن يحسمها الليبريون وحدهم.

من الناحية الفنية كان ذلك الاعلان صائبا. وبغض النظر عن التلاعب أو التقصير الخارجي، كان على الشعب الليبري المسؤولية العليا عن رفض التأثيرات غير المرغوبة سواء كانت داخلية أم خارجية. وأوكد لمجلس الأمن أننا تعلمنا دروسنا. ومن هذه الدروس أصبحنا متفائلين بأن بلدنا أمامه فرصة جديدة لكي يتطور على نحو أسرع وأفضل؛ فرصة جديدة للبناء وفقا لذوقنا المشروع وحجمنا؛ فرصة جديدة لتحويل المرارة والريبة والشك المتبادلين والحزازات والكراهية إلى عناصر لتحقيق الوحدة والازدهار. وماضينا المباشر يحتم علينا تحقيق السلام والديمقراطية.

وبهذه الرؤيا، لا نشعر بالدهشة من التقرير الصادر عن صحفي يعمل في صحيفة "نيويورك تايمز"، رأي بعد أن قضى أقل من ١٠ ساعات في مونروفيا قبل عدة أيام، أن إشارتنا الى وجود نهضة بازغة في ليبريا مثال على أننا "خرجنا عن رشدنا"، والصحفي المذكور ليس الوحيد الذي خرج بهذا التحليل، فما من شك في أن رأيه يتشاطره أولئك الذين لم يتحلوا بالصبر لكي يتفهموا مدى تعقد الصراع الليبري، والذين فضلوا قصر مفاهيمهم على سطح المشكلة، ومع ذلك تظاهروا بأنهم يقومون بتحليلات عميقة للحالة في ليبريا ووضعها الراهن.

ومن المهم أن نشير هنا الى أن أكثر من ٦٥ في المائة من المقاتلين في مختلف الفصائل المتحاربة في ليبريا هم أقارب أكثر من نصف مليون لاجئ ونفس العدد تقريبا من المشردين الليبريين. واسمحوا لي بالتالي أن أؤكد للمجلس أن الأغلبية العظمى من هؤلاء المقاتلين يريدون نزع سلاحهم في هذه اللحظة بالذات.

وهذا أحد الأسباب الجوهرية التي حدت بقادة الأطراف المتحاربة الى الاسراع بالتوقيع على اتفاق أبوجا الذي أتى بالحكومة الحالية الى السلطة. وفي مراسم تقلدنا السلطة التي جرت يوم ١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، قمنا فورا بدعوة قائد الميدان وأعضاء فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الى القصر التنفيذي وأفصحنا بوضوح عن استعدادنا لنشر قوات حفظ السلام ونزع سلاح مقاتلينا فيما بعد. وكان القائد الميداني فظا للغاية وقال لنا ببساطة إنه ليس مستعدا بسبب عدم وجود دعم سوقي وقوة بشرية إضافية.

وقمنا على الفور بشن حملة لإثارة إحساس المجتمع الدولي بضرورة الوفاء بوعوده بأن يتعاون في عملية السلام الليبرية. وقامت حكومة ليبريا بالدور الرائد في حملة العلاقات العامة هذه، وبفضل الجهود الساحقة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة، قام الأمين العام فيما بعد بتنظيم مؤتمر للمانحين بالاشتراك مع رئيس الجماعة الاقتصادية، رئيس غانا السيد ج. ج. رولينغز، ويحدونا الأمل في أن يتم الوفاء على وجه السرعة بالتبرعات الأولية التي تم التعهد بها في ذلك المؤتمر المعقود هنا في نيويورك، ليس هذا فحسب بل وأن يولى مزيد من الاعتبار لبقية النفقات المطلوبة التي ستكون مفيدة في إحباط ومنع العراقيل العسكرية والسياسية المؤسفة وغير اللازمة في عملية السلام.

أما العامل الأساسي في تمهيد الطريق للسلام وضمان الانتخابات في ليبريا فهو نزع السلاح. وبالاضافة الى جهود الحكومة التي أشرت اليها من قبل، أنشأنا اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح التي كلفت، في جملة أمور، بتعليم وإبلاغ جميع المقاتلين بخصوص الجدول الزمني للوزع ونزع السلاح، وكذلك شرح عملية إعادة الادماج في المجتمع الأوسع. وهذه اللجنة المؤلفة من كبار ضباط الأطراف المتحاربة والمدنيين، يبدو أنها مهيأة بشكل مناسب لأن تؤثر تأثيرا إيجابيا على المقاتلين.

ولقد بدأ وزع قوات حفظ السلام، ونتوقع أن يكون اكتمال هذه العملية، مقترنة بالدعم الذي وعد به المجتمع الدولي، البداية الحقيقية لنزع السلاح. وليس فريق الرصد وحده هو الذي يفتقر الى المعدات، بل تفتقر اليها أيضا الحكومة الليبرية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وهما المؤسستان الأخريان المطالبتان، بموجب اتفاقات السلام، بتنفيذ مختلف أحكام الاتفاقات ذات الصلة. وقد سمعنا أخبارا طيبة عن مزيد من الطائرات العمودية الآتية الى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، ولكن حاجة البعثة المستمرة الى إعداد مواقع التجمع، والاشراف على توفير الأغذية للجنود المسرحين، هي عامل هام آخر في نزع سلاح المقاتلين. كما أن القوة اللوجستية للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح والمؤسسات الأخرى ذات الصلة التابعة للحكومة هي أيضا عامل حاسم في عملية نزع السلاح. وقد تقدمنا بترتيبات أولية لتنفيذ هذه البرامج.

ومما له أهمية مماثلة الامتثال للحكم الوارد في الاتفاقات بعدم استخدام وسائل الاتصالات أو الأساليب الأخرى للترويج للاقتتال بين المجموعات المتحاربة. وتشن حاليا حملة داخلية في مونروفيا لتحقيق مكاسب سياسية في المستقبل في خضم الترتيبات العسكرية الحالية لنزع السلاح. وبمؤازرة المجلس، تزمع حكومة ليبريا أن تعالج هذه المسألة بصورة ودية وبالطريقة اللازمة.

إننا ندرس تطبيق استراتيجية تقوم الحكومة من خلالها بتشجيع التشاور والحوار مع المجموعات المدنية والسياسية حول المسائل الرئيسية، سعيا إلى إيجاد قواسم مشتركة. ونأمل أن يؤدي هذا إلى تحسين الحالة النفسية الأمنية وإلى التقليل من مشاعر العزلة.

وانتقل الآن إلى مسألة إيصال المعونة. لقد شهد هذا العقد في بؤر الاضطرابات، المنتشرة في أجزاء العالم، تكاثر المنظمات الدولية غير الحكومية وتوسعها ووزعها بصورة سريعة، وإيصال مبالغ هائلة من التمويل الثنائي والمؤسسي والدولي من خلالها. وإلى جانب بعض الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، كانت هذه المنظمات غير الحكومية عمليا مسؤولة عن تلقي الأموال، وفي كثير من الأحيان عن تحديد المكان الذي تريد التواجد فيه في البلد المخصص لها. ويستخدم أقل من نصف ميزانياتها لتقديم المساعدة للمستهدفين والمستفيدين المعلنين. وهناك بالتأكيد حاجة إلى تغيير هذه الترتيبات والمواقف.

والموضوع التالي هو برنامج الانتخابات. إن من بين أفضل الأشياء التي يتوقع شعب ليبريا كسبها من تجربته المريرة إجراء انتخابات مضمونة للمسؤولين الحكوميين على صعيد البلد وعلى الصعيد المحلي. وهذه الانتخابات منصوص عليها في اتفاقات السلام بوصفها مرحلة نهائية تتبع الوزع ونزع السلاح وإعادة اللاجئين وتسجيل الناخبين.

وفي هذه المرحلة، نرى أن برنامج الانتخابات لا يحظى إلا باهتمام هامشي. وإننا ندعو إلى تقديم قدر أكبر من المساعدة والتشجيع. فلا بد من بذلك كل ما في المستطاع لكفالة إجراء انتخابات من النوع الذي يولد السلام الدائم.

لقد ضاق صدر الكثيرين منا في الحكومة الحالية من شكل الحكومة التي شكلت لا لغرض سوى إحلال السلام في بلدنا.

أنتقل الآن إلى مسألة الخدمات العامة. إن الحكومة الليبرية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى إدارة أمور نزع السلاح، فإنها تتحمل أيضا ولاية وواجب الإشراف على توفير الخدمات العامة

الأساسية. إن توقعات السكان كبيرة والطلب على هـــذه الخدمـــات لا يقل عنها. وتؤثر جميع هذه العوامل على طبيعة عمليـــة السلام. فالساسة المحليون يستغلون بالكامل القيود والفجوات في الخدمات العامة لتعزيز مواقفهم الفردية، كما لو كانت هذه الظروف عادية. ولذلك رجت الحكومة وكالاتها ومؤسساتها الحيوية أن تواجه بصورة مباشرة المشاكل الاقتصادية الأساسية وغيرها من المشاكل الكامنة في جذور إعادة التعمير.

وفي الأشهر القليلة الماضية، عززت ليبريا علاقاتها مع صندوق النقد الدولي وعقدت مباحثات مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرهما من جهات الإقراض المتعددة الأطراف. وقد تركزت المباحثات حول الحاجة إلى تقديم مساعدة تقنية لبناء القدرات. وفي هذه الأثناء، تقوم الحكومة بتنفيذ سياسات مالية دنيا تستهدف تحسين إدارة الضرائب والدخل والحد من الإنفاق الحكومي. ويجري وضع استراتيجية لتخفيف عبء الديون بمساعدة من المؤسسات المتعددة الأطراف.

وفي مجال السلامة العامة، أعطينا الأولوية للشرطة ومؤسسات الخدمة المدنية للتصدي للمشاكل الاجتماعية وغيرها من المشاكل الناشئة في مجتمع يخوض حربا ضد نفسه. وإن خدمات الشرطة التي تتسم بالفعالية والكفاءة لن تزيد من مستوى الثقة العامة والإحساس بالأمن فحسب بل ستوفر أيضا بديلا مناسبا للأطراف المتحاربة كخط أول للاتصال مع المدنيين في جميع أنحاء الريف الليبري.

كما أصبح تقديم الرعاية الصحية الأساسية وتوفير مياه الشرب النقية، بالإضافة إلى الكهرباء، وخاصة في مدينة مونروفيا المكتظـــة بالسكان، من الشواغل ذات الأولوية بالنسبة للحكومة. إننا نشجع جعل العناصر الهامة من مؤسسات الخدمات العامة بيد القطاع الخاص باعتبار ذلك إجراء لتسريع الانتعاش في هذه المجالات.

وتقوم حاليا لجنة للإدارة الاقتصادية مشتركة فيما بين الوزارات بإجراء دراسة خاصة حول كيفية الاستفادة بالكامل من الموارد الطبيعية لليبريا من أجل التعمير، مع مراعاة الأخطاء الحاسمة التي ارتكبت في الماضي.

وفـــي الختام، إن زملائـــي وأنا شخصيا فـــي الرئاسة المشتركة لليبريا لا تخالجنا الأوهام بأن هذه الحكومـــة يمكن أن تكون بلسم المشاكل الليبرية؛ كما لا نعتقـــد بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تفعل لليبريـا ما يمكن وينبغي لليبريين أن يفعلوه لأنفسهم.

وباسم جميع زملائي، يمكنني أن أقول إننا نتحمل الملامة عن الماضـــــي وسنتحمل الملامة عن المستقبل: إننا نقبل مسؤولية تعمير بلدنا، جنبا إلى جنب مع مواطنينا. وليس إلا من الطبيعي أن تتحمل الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي الالتزام الأدبي تجاه ليبريا بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، ومكانا يعيش فيه أبناء الجنس البشري.

ويسرنـــا بوجه خـــاص أنه منذ أن تولت حكومتنا مهامها في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أوفدت الأمم المتحدة زائرين هامين، بقيادة الأمين العام ذاته، السيد بطرس بطرس غالـــــي، وتبعته سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، السيدة مادلين ألبرايت، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيد جيمس غوستاف سبيث. وقد أجـــرى أعضاء الرئاسة المشتركة تبادلا للآراء مفيدا للغاية مع هؤلاء الزوار في جو من الاحترام المتبادل. وقد تكون لدى الحكومـــــة انطباع واضح بأن هؤلاء الزوار يقدرون بالكامل مستـــوى الالتزام بعملية السلام من جانب أعضاء الرئاسة، وثلاثة منهم قادة للأطراف الرئيسية المتحاربة.

ومن المؤســـف أن وسائـط الاعلام صورت سفيرة الولايات المتحدة بأنها جاءت إلى مونروفيا لإصدار تعليمات وأوامر لنا، في حين أن السيناريو كان مفعما بالاحترام والتشجيع.

ليبريا هي الجزء الذي منحه لنا الخالق من كوكب الأرض. وقد كنا على وشك أن نخسره. وقد ضاعف هذا من قوتنا. إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قامت بعمل طيب بالنيابة عن النظام الدولي. وأكثر من أي وقت ينبغي للأمـــم المتحـــدة

والبلدان المهتمة فرادى أن تؤازرنا مؤازرة تامة في تطلعاتنا العادلة في هذه المرحلة. فمجالات المشاركة واضحة، ونحن سنبذل ما في وسعنا لمساعدة أنفسنا، بفضل تضامن المجلس وتعاونه.

**السيد كساردي** (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ وتضم بولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا ورومانيا وليتوانيا وسلوفاكيا وقبرص صوتها إلى هذا البيان.

قبل خمسة شهور، أي في شهر آب/أغسطس من العام المنصرم، توصلت الأطراف الليبرية إلى اتفاق في أبوجا على إنهاء الحرب الأهلية التي عصفت في البلاد في السنوات الست السابقة. وكان هذا الاتفاق نقطة تحول في الجهود الرامية إلى البدء بعملية للمصالحة الوطنية بعد حرب طويلة ألحقت خسائر جسيمة في البلاد: فقد لقي ٠٠٠ ١٥٠ شخص حتفهم في حلقة عنف لا نهاية لها، وأجبر ٠٠٠ ٨٠٠ إنسان على ترك ليبريا. وإن الإدراك المتزايد بأن هذه السنوات الست من الحرب كانت بلا طائل، ونفاد صبر الشعب، والطريق المسدود الذي وصلت إليه الأطراف، كل ذلك مهد الطريق للتوصل إلى الاتفاق.

وتعرض علينا الآن صورة قاتمة ومقلقة لعملية السلم كما يصفها الأمين العام في آخر تقرير له: فقد وقعت انتهاكات لوقف إطلاق النار، مما أدى إلى مقتل عدد من الجنود الأفارقة في فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق تعازي الاتحاد الأوروبي لأسر وحكومات الجنود الذين لقوا حتفهم.

إن هذه التطورات مؤسفة بالنسبة لعملية فريدة من عمليات حفظ السلام. فهذه أول عملية جرى تنفيذها إلى حد كبير من خلال مشاركة قوات عسكرية لمنظمة أفريقية دون إقليمية انتشر أفرادها جنبا إلى جنب مع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ولذا فإن نجاحها مستقبلا ستكون له آثار واسعة النطاق تتجاوز المنطقة المعنية مباشرة.

وعلى الرغم من هذه التطورات المأساوية وما تبعها من تأخيرات في تنفيذ اتفاق أبوجا، نشاطر الأمين العام رأيه بأنه يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يحافظا على التزامهما بعملية السلام الليبرية وأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا تضطلع بدور حاسم في هذا الصدد. ولا ينبغي أن نسمح للمصالح المتعنتة لحفنة من الأفراد أو للتكيف السلبي للمقاتلين بحالة الحرب التي لا تنتهي - وهم في كثير من الأحيان مراهقون لا يعرفون بالكاد شيئا آخر في حياتهم - بأن تتغلب على الحاجة الماسة لإحلال السلام في ذلك البلد المدمر.

ويتعين على المجموعة الدولية الآن أن تحث الفصائل الليبرية على الوفاء بالتزاماتها والسماح ببدء عملية فعالة لفض الاشتباك بين القوات، والسماح، في الوقت المناسب، بنزع سلاح القوات وتسريحها. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن يتم تهيئة الظروف لإجراء انتخابات سياسية في البلد في شهر آب/أغسطس القادم، على النحو المبين في اتفاق أبوجا.

ومشروع القرار، الذي سيبت فيه المجلس، ينص بوضوح على أن الدعم المتواصل من المجتمع الدولي لعملية السلام في ليبريا، بما في ذلك الاشتراك في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، إنما يتوقف على ما يبديه الأطراف الليبريون من التزام مستمر بحل خلافاتهم سلميا وتحقيق المصالحة الوطنية. وسلوكهم سيتم رصده عن كثب وسيكون القادة مسؤولين عن أعمال من هم تحت إمرتهم. والتقرير المطلوب من الأمين العام تقديمه في موعد أقصاه آخر آذار/مارس سيتيح فرصة لإمعان النظر مجددا في هذه المسألة.

ومشروع القرار يحمل الفصائل الليبرية المسؤولية الكاملة عن احترام مركز أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا وأفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، وكذلك مركز جميع المشاركين في توصيل المساعدات الإنسانية. ونشعر بالامتنان أيضا للإشارة إلى أهمية احترام حقوق الإنسان وضرورة إصلاح نظام السجون في البلد.

ويحدونا الأمل في أن يسمح تخفيف التوتر بانتظام عمليات الإغاثة في جميع أنحاء البلد. وينبغي أن يحظى الإنعاش الاقتصادي في ليبريا بالأولوية الأولى، من أجل تحسين الأحوال المعيشية لسكانها وتهيئة مناخ يتسم باستقرار أكبر. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين للمساعدات الإنسانية والغذائية ومساعدات الإنعاش المقدمة لليبريا منذ عام ١٩٩٠، وهو يبز غيره من المانحين بقدر كبير. وهذه الإسهامات ستساعد أيضا في إعادة بناء البنية الأساسية الاقتصادية لذلك البلد، حتى يتسنى لليبريا مرة أخرى الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية لصالح شعبها.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد الآن للتصويت على مشروع القرار. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيد ليغويلا** (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إليكم، سيدي، في الترحيب في نيويورك بالعضو الموقر لمجلس الدولة الليبري. ولا يساورنا شك في أن البيان الذي أدلى به توا سيثري تفهمنا للحالة الراهنة في ليبريا.

سبق أن أتيحت الفرصة لوفد بوتسوانا للإعراب عن آرائه بشأن الحالة في ليبريا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عندما نظر مجلس الأمن في جلسة رسمية في التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وقد استفاد مجلس الأمن فائدة جمة من آراء الوفود الأفريقية التي شاركت في تلك الجلسة، والتي عبرت بياناتها عن قلقها العميق وإحباطها لبطء التقدم في تنفيذ اتفاق أبوجا للسلام. ولقد كان حضور وزير خارجية الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية في تلك الجلسة مصدر ترحيب كبير.

وقد شجعنا أن نعلم أن الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية مصممة على السير على درب السلام، وأنها لن تسمح للأحداث المؤسفة التي وقعت في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بأن تعرقل عملية السلام. وقد أكدت على هذا الموقف بيانات ممثلي الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن فريق الرصد التابع للجماعة سيظل في ليبريا الى أن يتحقق السلام الدائم في ذلك البلد. وهذا العزم الموطد على النجاح حتى في مواجهة أوضاع غير مؤاتية ينبغي أن يشجع المجتمع الدولي على مساعدة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ اتفاق السلام، وبوجه خاص في مجالي تسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في الحياة المدنية.

ووفدي ممتن للسفيرة أولبرايت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية على المعلومات التي قدمتها للمجلس عقب زيارتها الأخيرة إلى ليبريا وبلدان أخرى. ونقدر الطريقة الصريحة والمباشرة التي نقلت بها شواغل الولايات المتحدة الى الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وشعب ليبريا فيما يتصل بالتأخيرات في فض الاشتباك ونزع سلاح المحاربين وتسريحهم. وبوتسوانا تشاطر معظم هذه الشواغل، ويحدونا الأمل في أن يبذل القادة السياسيون الليبريون والأحزاب السياسية الليبرية جهودا متضافرة للتعجيل بتنفيذ اتفاق السلام. وقد ذكر مجلس الأمن مرارا أن أبناء شعب ليبريا، لا سيما قادته، يتحملون المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية. وهذا يعني، في جملة أمور، أن الفصائل الليبرية ينبغي أن تكف عن العودة إلى احتلال المواقع ونقاط المراقبة التي كانت قد تخلت عنها قبلا إبان تنفيذ اتفاق السلام. وهذه الأنشطة غير المقبولة لن تؤدي إلا الى إثارة الريبة والشكوك المتبادلة فيما بين القادة الليبريين

والأحزاب الليبرية، مما يمكن أن تكون له عواقب غير مرغوب فيها على عملية السلام. ومن الأهمية القصوى فضلا عن ذلك أن توفر الفصائل الليبرية على نحو عاجل الضمانات الأمنية لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتمكينه من تنفيذ المزيد من عمليات الانتشار. ونحن نؤيد تماما قرار فريق الرصد بعدم مواصلة عمليات الانتشار الى أن يتم ضمان أمن قواتها.

إن عملية السلام في ليبريا بلغت مفترق الطرق، وينبغي أن يدرك القادة السياسيون والأحزاب السياسية في ليبريا أنه لا يمكن إجراء انتخابات حرة نزيهة إلا في مناخ من السلم والاستقرار، مناخ يتم فيه تأمين سلامة وأمن الجميـــع، ويتعين عليهم تهيئـــة هـــذه الظـــروف قبل الانتخابات بوقت كاف. والفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار تدعوهم جميعا إلى القيـام بذلك على وجـــه السرعة. والانتخابات التشريعية والرئاسية لا ينبغي أن تعقد في مناخ يمكن أن يتعرض فيه شعب ليبريا لعواقب وخيمة إذا صوت لصالح حزب معين من اختياره، كذلك لا ينبغي لهؤلاء الذين يخسرون الانتخابات أن يلجأوا الى السلاح.

وتعتقد بوتسوانا اعتقادا راسخا بأن شعب ليبريا، شأنه شأن سائر شعوب العالم، يستأهل العيش في سلام. ويحق له أن يربي أطفاله في سلام، وأن يورث الأجيال المقبلة قيم المواطنة الصالحة والعضوية المنتجة في المجتمع. ونحن نشاطره آماله وتطلعاته في أن تتاح له الفرصة لتركيز جهوده على إنعاش وتعمير بلده واقتصاده اللذين مزقتهما الحرب. وإذ نقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦، يحدونا الأمل في أن يحرز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق السلام، وألا يبدد القادة السياسيون والأحزاب السياسية في ليبريا هذه الفرصة. فقد لا تتاح فرصة أخرى.

**السيد العربي** (مصر): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بالحاج كوروماه عضو المجلس الحاكم في ليبريا وأن أتقدم اليه بالشكر على بيانه الشامل الذي استمعنا اليه جميعا باهتمام شديد.

لقد أكدت الجلسة الخاصة التي عقدها المجلس في الأسبوع الماضي لمناقشة تقرير الأمين العام عن الوضع في ليبريا الاهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع الدولي للمشكلة الليبرية كما أكدت أن هناك اتفاقا في الرأي حول ضرورة وقوفنا جميعا الى جانب أشقائنا في ليبريا. وفي هذا الصدد، نتوجه بالشكر الى المندوبة الدائمة للولايات المتحدة السفيرة البرايت على المعلومات وعلى تقدير الموقف اللذين أفادت بهما المجلس إثر عودتها من زيارة ليبريا.

إن موافقة مجلس الأمن على مد ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبين في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو من هذا العام يجب أن تكون حافزا للزعامات السياسية في ليبريا على الإسراع بتنفيذ بنود اتفاق أبوجا حتى لا تضيع هذه الفرصة التي يصعب تكرارها لتحقيق التسوية والمصالحة الوطنية في ليبريا.

إن عملية التسوية في ليبريا دخلت مراحلها الأخيرة الأمر الذي يزيد من مسؤولية كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا عن بذل أقصى الجهد لاستكمال العملية السلمية واحتواء أية محاولات لعرقلة تنفيذها لاعتبارات أو لمصالح ضيقة. وهنا تظهر أهمية تقديم كل عون ممكن لقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها على النحو المطلوب.

وإن وفد مصر يناشد كافة الفصائل الليبرية وقياداتها البدء فورا في عملية تسريح المسلحين ونزع أسلحتهم تمهيدا لإدماجهم في المجتمع المدني، وبما يسمح للأمم المتحدة باستكمال نشر مراقبيها وزيادة عددهم الى ١٦٠ مراقبا كما هو مقرر. كما يناشد وفد مصر جميع الليبريين التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة وتوفير الحماية اللازمة لها ولهيئات الإغاثة الدولية العاملة في ليبريا.

وفي هذا الصدد ينتهز وفد مصر هذه الفرصة للإعراب عن التقدير الكبير للجهود التي

تبذلها الأمم المتحدة وللمساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي، ونأمل أن تستمر هذه المساعدات خلال المرحلة الحرجة المقبلة سواء في مجال إعادة التأهيل أو إعادة بناء المرافق الأساسية للدولة بما يمكن ليبريا من استعادة وضعها إقليميا ودوليا واستئناف مسيرة التنمية القومية.

وسيدلي وفد مصر بصوته لصالح مشروع القرار المطروح علينا اقتناعا منه بأنه لا بد من إتاحة الفرصة للشعب الليبري لأن يتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار وأن يضع حدا للمعاناة التي يعيشها منذ اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٨٩.

وفي الختام، يتطلع وفد مصر الى أن يتضمن التقرير الذي سيرفعه الأمين العام الى المجلس عناصر مشجعة تعكس نوايا طيبة للوصول الى مصالحة وسلام واستقرار في ليبريا.

**السيد ويبيسونو** (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي في البداية أن يرحب بعضو الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، وأن يعرب عن تقديرنا له على بيانه المتسم بنفاذ البصيرة.

لقد أجرى مجلس الأمن في الأسبوع الماضي تحديدا مناقشة رسمية مفتوحة تتعلق بالحالة في ليبريا، الأمر الذي أتاح فرصة لمجموع الأعضاء أن يشاركوا بنشاط في المناقشات بشأن مسألة يبقيها المجلس قيد نظره بنشاط. ويرحب وفد بلدي صادقا بعقد هذه الجلسة لأنها لم تعزز الشفافية في أعمال المجلس فحسب، بل سمحت أيضا لأعضاء المجلس بالحصول على المدخلات والملاحظات القيمة من جميع الأطراف المعنية - وأهمها من وزير الشؤون الخارجية لليبريا - وهو ما يلزم لاتخاذ القرار المناسب. ويحدو وفد بلدي الأمل إذن في أن يجري التشجيع على اتخاذ مزيد من هذه الترتيبات في المستقبل.

ولقد أعرب الوفد الاندونيسي في تلك المناسبة، الى جانب الأعضاء الآخرين في المجلس، عن موقفه. وبهذا، فإن وفد بلدي يعتزم عدم تكرار ما ذكره في المناقشة المفتوحة الرسمية التي أجريت في الأسبوع الماضي، بل إبداء ملاحظات قليلة إضافية موجزة بشأن مشروع القرار.

فعلى الرغم من الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار والهجمات المسلحة على موظفي فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وعلى مدنيين، الأمر الذي أدى الى حدوث تأخيرات كبيرة في تنفيذ اتفاق أبوجا، نود مع ذلك أن نؤكد مجددا إننا نرى في الأفق بصيص أمل. وتشجعنا الخطوات التي اتخذها الأمين العام مؤخرا من أجل الإعداد للانتخابات التشريعية والرئاسية المقرر إجراؤها في آب/اغسطس ١٩٩٦. ونلاحظ أيضا الاتفاق المبرم مؤخرا بين الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وهو الاتفاق الذي يرسي الإطار لإعادة توطين وإعادة إدماج اللاجئين. علاوة على ذلك، لا يستمر التعاون قائما بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، فضلا عن وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، الأمر الذي ييسر تقديم الدعم للنظام القضائي الليبري وجماعات حقوق الإنسان. وأخذ المجتمع الدولي يبذل مؤخرا جهدا منسقا من أجل تلبية الجهود الرامية الى إعادة الإعمار وإعادة التأهيل.

ونظرا لهذه الاعتبارات، يحث وفد بلدي بشدة الأطراف الليبرية وقيادتها على النظر الى تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا باعتبارها فرصة للسعي الى إحراز تقدم كبير بشأن جميع المسائل المعلقة من عملية السلام، والى إظهار إرادة سياسية حقيقية لإعادة وضع عملية السلام على المسار الصحيح عن طريق الامتثال لجميع الاتفاقات والالتزامات التي قطعتها على أنفسها وتنفيذها. ومن شأن هذه التدابير أن تسمح بالتنفيذ العاجل لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج - وهو شرط ضروري للمصالحة الوطنية. وعلاوة على ذلك، يحدونا أمل كبير في أن تستغل القيادة الليبرية خلال هذه الفترة الفرصة لأن تظهر أيضا احترامها لدور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في عملية السلام.

وثمة جانب آخر يعتبره وفد بلدي أساسيا هو أن مشروع القرار هذا ينبغي أن ينقل الى الأطراف في ليبريا رسالة واضحة ولا لبس فيها مفادهـــا أن دعـــم المجتمع الدولي لعملية السلام لا يسعه أن يستمر الى أجل غير مسمى. وهذا الدعم سيكون بلا شك متوقفا على التزام تظهره الأطراف الليبرية بحل خلافاتها سلميا وبالتوصل الى مصالحة وطنية تتماشى مع أهداف عملية السلام.

وعلى ضوء هذه الملاحظات، يحظى مشروع القرار المعروض علينا اليوم بالتأييد القوي للوفد الاندونيسي، ونحن بالتالي سنصوت لصالح اعتماده. ونتطلع أيضا الى التقرير المرحلي للأمين العام بشأن التقدم المحرز في نزع السلاح والتسريح، وفي التخطيط لإجراء الانتخابات مثلما هو مطلوب في الفقرة ٩ من المنطوق.

**السيد مارتينيز بلانكو** (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفدي في البداية أن يرحب بعضو الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وأن أشكره على المشاركة في أعمال مجلس الأمن اليوم.

إن وفدي، كما فعل في جلسة مجلس الأمن للنظر في التقرير الخامس عشر للأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، يود أن يعرب عن قلقه إزاء الأحداث الأخيرة في ليبريا - انتهاكات وقف إطلاق النار والهجمات على أفراد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا - وإزاء التأخير في عملية فض الاشتباك ونزع سلاح القوات الليبرية، مما يضر بجهود الأمم المتحدة من أجل استعادة السلم والأمن والاستقرار في ذلك البلد.

ونأسف أيضا لأن تلك الحوادث تضر أيضا بالوفاء بالالتزامات المعلنة في اتفاق أبوجا، التي يعتبر تنفيذها حيويا بالنسبة لمستقبل ليبريا. ونعتقد أن زعماء الأحزاب الليبرية يجب أن يبدوا الإرادة السياسية لدعم عملية السلم؛ ولا يمكنهم أن يتوقعوا من الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمجتمـــع الدولـــي تأييد عملية السلـم الليبرية الى ما لا نهاية.

وإن الهجمات المسلحة الأخيرة في مدينة توبمانبرغ ضد قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا كانت نكسة خطيرة لعملية السلم وسوف تؤخر نشر قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، التي لا تتوفر لها الآن ضمانات أمن. ويعتقد وفدي أن حالة الأمن في ليبريا لن تتحسن إلا إذا احترمت الأحزاب وقف إطلاق النار، وأحرزت تقدما واضحا في فض اشتباك القوات والانسحاب من نقاط التفتيش؛ وسمحت لجماعة مانحي المعونة الإنسانية بأداء عملها بحرية؛ وتعاونت مع فريق الاتصال التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في أعمال فض الاشتباك وتسريح القوات؛ واحترمت احتراما صارما المركز القانوني لأفراد فريق الاتصال التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

ونأمل أن تفي الأحزاب الليبرية بجميع هذه الالتزامات. وبهذا الأمل سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض على المجلس.

**السيد لوبيز دا روزا** (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أرحب بسعادة الحاج كروماه، عضو الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، وأن أشكره بكل حرارة على المعلومات التي نقلها الى المجلس.

لقد أعرب وفد غينيا - بيساو، خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، عن آرائه بشأن التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. ونود مع ذلك أن ننتهز هذه الفرصة لنؤكد من جديد موقفنا وللإدلاء بعدة ملاحظات قبل أن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار المعروض عليه.

يـــــود وفــدي أولا أن يعرب عن امتنانه للسفيرة ألبرايت ووفدها بأكمله لتقديمها مشروع القرار، وإننا نوافق على ذلك النص لأنه يراعي جميع الشواغل المعرب عنها في المداولات بشأن تقرير الأمين العام. ولهذا سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار، ومشددا بصفة خاصة على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٦ من المنطوق.

يشعر وفد غينيا - بيساو بقلق خطير إزاء التنفيذ البطيء لعملية السلام وإزاء الهجمات الأخيرة على قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وعلى السكان المدنيين. ونعتقد أن هذه الأعمال العدوانية يجب وقفها فورا لتمكين فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا من أن ينفذا تنفيذا كاملا مهمتهما المعقدة والصعبة المتمثلة في صون السلم والاستقرار في ليبريا.

وبالتالي، نعتقد أن المركز القانوني لأفراد فريق الاتصال التابع للجماعة الاقتصادية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والوكالات الإنسانية يجب أن تحترمه احتراما صارما كل الأحزاب الليبرية، حتى يستطيع هؤلاء الأفراد مواصلة ضمان تسليم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد وفقا لقواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة.

لقد سبق أن قلنا إن الارادة السياسية والتصميم الراسخ للأطراف المعنية يتسمان بأهمية حيوية لتسوية هذا الصراع. ويجب أن تحترم الأحزاب الليبرية وأن تنفذ بالكامل جميع الاتفاقات المبرمة وجميع الالتزامات التي تعهدت بها، ولا سيما فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، بغية تحقيق المصالحة الوطنية. ونعتقد أن هذا يمكن أن يقدم إسهاما هاما لضمان الدعم المتواصل من جانب المجتمع الدولي لعملية السلام في هذه الأمة الشقيقة.

ويناشد وفدي المجتمع الدولي بإلحاح أن يفي بالوعود التي قطعها على نفسه في المؤتمر المعنـي بمساعدة ليبريا، المعقـــــود فـــي ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، وأن يواصل تقديم المساعدة المالية والتموينية لأفراد فريق الاتصال التابع للجماعة الاقتصادية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وفي هذا السياق، نود مرة أخرى أن نشكر جميع البلدان التي قدمت المساعدة؛ ونشجع الآخرين، على أن يحذو نفس الحذو، في حدود إمكانياتهم.

**السيد بارك** (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنضم إليكم، السيد الرئيس، في الترحيب بسعادة الحاج كروماه، عضو الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية. وأشكره على البيان الإعلامي الذي أدلى به هنا اليوم. ومن المطمئن أن نسمع منه أن الرئاسة الجماعية ملتزمة بتحقيق السلام الدائم.

وإن آراء حكومتي بشأن الحالة في ليبريا معروفة بالفعل من بياني في مداولات التوجيه في الأسبوع الماضي. ولن أكررها هنا اليوم. وبدلا من ذلك، اسمحوا لي بأن أقصر كلامي على تأكيد نقاط هامة قليلة توليها حكومتي أهمية خاصة.

أولا، إننا نثني على الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا لدورها المركزي في استعادة السلام والاستقرار في ليبريا، ونعرب عن تقديرنا للبلدان المساهمة بقوات. ونعتقد أن أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين فيما بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والدول الأعضاء المعنية من أجل نجاح عملية حفظ السلام في ليبريا، هذا التعاون الثلاثي، في رأينا، يعتبر مثالا يمكن تطبيقه في معالجة حالات أخرى في افريقيا.

ثانيا، إننا ندعو جميع الفصائل في ليبريا الى التقيد بالتزاماتها إزاء عملية السلام كما وردت في اتفاق أبوجا. وبينما نشجب الحادثة الأخيرة للأعمال العدوانية المتجددة، التي كانت نكسة لعملية السلام، فإننا نتطلع الى إحراز تقدم ميسور في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وفي إعادة إدماجهم في المجتمع المدني.

ثالثا، نؤكد من جديد رأينا بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلا عن جهود الشعب الليبري ذاته من أجل تحقيق السلام، والمصالحة الوطنية والديمقراطية. إن شعب وزعماء ليبريا هم وحدهم المسؤولون في نهاية المطاف عن إعادة بناء أرض يعمها السلام والحرية والرخاء.

ووفدي، إذ يضع هذه الملاحظات في الحسبان، سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1996/57.

أجري التصويت برفع الأيدي.

**المؤيدون:**
الاتحاد الروسي، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، بولندا، جمهورية كوريا، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالاجماع باعتباره القرار الـ ١٠٤١ (١٩٩٦).

أعطـــي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيدة ألبرايت** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرى عضو مجلس الدولة، السيد كروماه، هنا وقد رأيته قبل أيام قليلة في مونروفيا.

إن الولايات المتحدة تؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو. إلا أن هذا التأييد ليس دون تحفظات. وخلال زيارتي الأخيرة لمونروفيا تأثرت بالتقدم المحرز وبالالتزام المعلن من جانب مجلس الدولة بتنفيذ اتفاق أبوجا. وقد كرر العضو كروماه هذا الالتزام هنا في مجلس الأمن اليوم.

لكن للأسف، استمعنا اليوم أيضا إلى ممثل ليبريا يقدم تعليلات عديدة - مختلفة ومفاجئة في كثير من الأحيان - لمشاكل بلده الكثيرة. وكما يعلم الممثل بالتأكيد من زيارتي، يمكن للولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدما يد المساعدة، لكن الليبريين وحدهم هم الذين يمكنهم أن يخرجوا أنفسهم من أهوال الحرب. وأود أن أوكد مجددا هنا ما أوضحته تماما عندما تكلمت مع جميع الأطراف في ليبريا: إن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لن يتسامحا بشأن أي تعطيل آخر. لقد حان الوقت الآن للعمل. ويجب أن تبين قوى السلم والمصالحة أنها أقوى من الذين يلحقون المزيد من التدمير بالشعب الليبري البريء. حان الوقت الآن لتنفيذ الأحكام التنفيذية الرئيسية من اتفاق أبوجا: جعل المتقاتلين يسلمون أسلحتهم وينضمون إلى المجتمع من جديد، مع التركيز بشكل خاص على الجنود الأطفال الذين يبلغ عددهم بين ٤ ٠٠٠ إلى ٦ ٠٠٠. وكما يوضح هذا القرار، يجب أن يكون هناك تنفيذ صارم لنزع السلاح والتسريح، دون أي تأخير وأي انحراف عن اتفاق أبوجا.

إن الولايات المتحدة تعترف بالاسهام الذي يقدمه فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق الاستقرار في ليبريا. ونحن نطلب إلى قادة الفريق أن يوزعوا قواتهم بأسرع وقت ممكن للمساعدة على تهيئة الظروف الضرورية لتعزيز عملية السلام. كما تطلب الولايات المتحدة أيضا من مجلس الدولة أن يضاعف جهوده للتحرك بسرعة بعملية السلام إلى الأمام.

إنني أثني أيضا على الاسهامات والتضحيات التي يقدمها أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا. وتتوقع الولايات المتحدة من البعثة أن تواصل إنجاز مسؤولياتها جميعا، بما في ذلك إجراء التحقيق وإبلاغ الأمين العام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنســانـــي الدولي، وأنشطة المساعدة الإنسانية. وأحث البعثة وفريق الرصـــد علـــى الاحتفـــاظ بالروابـــط التنفيذية

الوثيقة لضمان إنجاز مهامهما الصعبة بشكل فعال.

إن اعتماد هذا القرار بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا دليل هام على التزام مجلس الأمن باستعادة السلم والاستقرار والظروف الأساسية للحياة الطبيعية للشعب الليبري. إلا أن هذا الالتزام يتطلب إبداء الجانب الليبري حسن النية بنفس القدر. وخلال هذه الفترة، سترصد حكومة بلدي عن كثب تنفيذ اتفاق أبوجا، الذي يعد أحسن فرصة أمام ليبريا لتحقيق السلام والعدالة، كما يعد مفتاح الدعم الدولي المستمر. وسنراقب باهتمام خاص ما سيقوله التقرير المؤقت للأمين العام بشأن التقدم في هذا الشأن.

إن مونروفيا مدينة المتناقضات المروعة. هناك الآلاف من المباني المدمرة التي يقيم بها آلاف المشردين وحيث تعلق الملابس المغسولة من العوارض الخشبية لوزارة الخارجية التي أصبحت مستودعا للنفايات. وفي نفس الوقت، يزاول أفراد التجارة ويحاولون كسب قوتهم، ومن المثير للغاية أن برامج المنظمات غير الحكومية توفر التدريب من أجل حياة جديدة: في الزراعة، وفي صناعة البناء، وفي السباكة. وهذه المتناقضات مثيرة كشأن الفرق بين الماضي والحاضر. والانطباع الذي خرجت به من هناك هو أن الشعب مستعد للمستقبل، ويجب على الزعماء ألا يعطلوه عن بلوغه. فعندئذ فقط ستكون هناك نهضة حقيقية في ليبريا.

وفي حضور واحد من أعضاء مجلس الدولة في ليبريا، أود أن أؤكد من جديد الدور الحاسم الذي يجب أن يقوم به قادة ليبريا في هذه العملية. وأن فشلهم في العمل سيعرض للخطر تقديم المجتمع الدولي المزيد من المساعدة. لقد أتاح لهم جيرانهم في غرب أفريقيا والمجتمع الدولي كله فرصة من أجل السلام والعودة إلى الديمقراطية. ويجب عليهم أن ينتهزوها الآن. يجب عليكم أن تنتهزوها الآن.

**السيد رودولف** (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفد بلدي أيضا يود أن يرحب بالعضو الموقر في الرئاسة الجماعية للحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، الحاج ج. ف. كروماه، ويشكره على مشاطرته إيانا وجهات نظره بشأن الحالة في ليبريا.

صوتت ألمانيا تأييدا لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣١ أيار/مايو. وقد سبق أن أوضحنا موقفنا أثناء المناقشة العامة الأسبوع الماضي. إلا أننا نود أن نعيد ذكر بعض النقاط التي ذكرناها في تلك المناسبة. وفي هذا السياق توافق ألمانيا موافقة تامة على البيان الذي أدلت به إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

علينا أن نُصر على أن ليبريا يجب أن تحقق تقدما كبيرا في عملية السلام بنهاية الولاية الحالية. وهذا ينبغي أن يثبت أن اتفاق أبوجا يمكن أن يكون الأساس الدائم لتسوية سلمية في ليبريا. إلا أننا لا نزال نشعر بالقلق البالغ إزاء عدم إحراز التقدم في تنفيذ اتفاق أبوجا. إننا لم نتمكن من ملاحظة أية خطوات محددة خلال الأشهر الأخيرة. إن الأطراف في ليبريا متأخرة عن التقيد بالجدول الزمني لأشهر عديدة. وعلاوة على ذلك يشكل نشوب القتال مؤخرا عقبة كبيرة أمام الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي للوساطة في الصراع الليبري.

وفي هذا السياق، نود أن نوضح مرة أخرى أن وقف الأعمال العسكرية ضروري أيضا لأية تدابير تتخذ للتعمير والتنمية يساعد بها المجتمع الدولي ليبريا وشعبها للتغلب على النتائج المدمرة للحرب الأهلية. إن الأطراف المتحاربة مطالبة بتعويض التأخيرات التي حدثت فعلا في عملية السلام. ويوم ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦ وهو الموعد النهائي لهذا، وحتى ذلك الموعد، سيتعين مراقبة ورصد الإرادة السياسية للأطراف لتحقيق تقدم ملموس بعناية بالغة. وإذا لم يحرز تقدم ملحوظ فورا فيما يتعلق بالابقاء على وقف إطلاق النيران، وفض اشتباك القوات ونزع السلاح، فسنواجه صعوبات بشأن تأييد أي تمديد آخر لولاية البعثة. وستكون الأطراف المتحاربة مسؤولة عن هذا.

غير أننا نرحب بكون الفصائل الممثلة في مجلس الدولة تبدو عازمة على التمسك باتفاق أبوجا،

ونحن نحثها على ممارسة السيطرة الضرورية على قواتها المسلحة. ووزع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على نطاق أوسع في أنحاء البلاد ينبغي أن يكون تدبيرا مصاحبا ضروريا. وسيكون عاملا هاما لتحقيق الاستقرار للبلد في مجموعه. وفي هذا السياق، تود حكومة بلدي أن تؤكد الدور الهام المفيد الذي لا يزال يقوم به فريق الرصد ونود أن نشكر البلدان المساهمة بقوات.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠